

خطبة النساء واستحقاق المهر في القرآن الكريم - دراسة تحليلية

أ.م.د. قيس عبد الله أحمد

دكتوراه فلسفة أصول الدين - تخصص تفسير

الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية - قسم التربية الإسلامية

هاتف: 07902898311

Kaisalduhimai@gmail.com

مستخلص البحث:

اباحت الآيات الكريمة احكام جواز خطبة معتدة الوفاة في العدة تلميحاً لا تصريحاً، وصحة إبرام العقد عليها بعد انقضاء العدة. فبين الله تعالى أنه لا إثم ولا حرج على الرجل أن يعرض بالخطبة للمرأة المتوفى عنها زوجها أو لوليها، في أثناء العدة، أو يضر في نفسه قصد زواجه بها، لأن التعريض لا يمس حق الزوج السابق. أما خطبة المعتدة من طلاق رجعي تلميحاً أو تصريحاً فحرام، لأنها لا تزال في عصمة زوجها، ما دامت في العدة. ثم ذكر سبحانه وقت إباحة عقد الزواج على المعتدة، وهو ما بعد انقضاء العدة، ونهى نهياً شديداً عنه قبل ذلك، ثم بين الله تعالى في الآيات التي بعدها حكم حالتين من الطلاق: المطلقة قبل الدخول وقبل تسمية المهر، فجعل لها المتعة، والمطلقة قبل الدخول وبعد تسمية المهر، وجعل لها نصف الصداق. وكل امرأة تملك أمر نفسها وكانت بالغة عاقلة راشدة أن تترك النصف الذي وجب لها عند الزوج، لأن معنى يَعْفُونَ: يتركن ويصفحن وأقرب الزوجين للتعفوى. وهذا البحث، حاول الكشف عن بعض الآراء التي ذكرها بعض المفسرين والفقهاء عن الآيات التي تحدثت عن حكم خطبة النساء في عدة الوفاة وحكم المطلقة قبل الدخول.

الكلمات المفتاحية: الخطبة، المهر، العدة، الطلاق.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين أبي القاسم محمد المصطفى، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين وبعد :

وضحت الآيات الكريمة احكام جواز خطبة معتدة الوفاة في العدة تلميحاً لا تصريحاً، وصحة إبرام العقد عليها بعد انقضاء العدة. فأبان الله تعالى أنه لا إثم ولا حرج على الرجل أن يعرض بالخطبة للمرأة المتوفى عنها زوجها أو لوليها، في أثناء العدة، أو يضر في نفسه قصد زواجه بها، لأن التعريض لا يمس حق الزوج السابق. أما خطبة المعتدة من طلاق رجعي تلميحاً أو تصريحاً فحرام، لأنها لا تزال في عصمة زوجها، ما دامت في العدة. ثم ذكر سبحانه وقت إباحة عقد الزواج على المعتدة، وهو ما بعد انقضاء العدة، ونهى نهياً شديداً عنه قبل ذلك، ثم بين الله تعالى في الآيات التي بعدها حكم حالتين من الطلاق: المطلقة قبل الدخول وقبل تسمية المهر، فجعل لها المتعة، والمطلقة قبل الدخول وبعد تسمية المهر، وجعل لها نصف الصداق. وكل امرأة تملك أمر نفسها وكانت بالغة عاقلة راشدة أن تترك النصف الذي وجب لها عند الزوج، لأن معنى يَعْفُونَ: يتركن ويصفحن وأقرب الزوجين للتعفوى، الذي يعفو، ولذلك ما نهى الله عنه من محرمات، وما أباحه من مباحات، إنما هو من باب الرحمة بالناس، وعدم المشقة عليهم. فالله عز وجل رؤوف بعباده ومن مظاهر رحمته ورأفته أنه لم يكلفهم إلا بما هو في قدرتهم واستطاعتهم. وهذا البحث، حاول الكشف عن بعض الآراء التي ذكرها بعض المفسرين والفقهاء عن الآية التي تحدثت عن حكم خطبة النساء في العدة وحكم المطلقة قبل الدخول، راجياً من الله (عز وجل) أن يوفقني لبلوغ الصواب، ويجنبني الزلل، أنه سميع الدعاء قريب مجيب.

مشكلة الدراسة:

جاءت الدراسة في الآية المباركة لتجيب عن التساؤلات التالية:

- _ حكم خطبة النساء في العدة، عدة الوفاة او عدة الطلاق.
- _ النكاح في العدة يجوز ام لا .
- _ حكم المطلقة قبل الدخول، والمتعة واجبة لكل مطلقة ام لا .

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية البحث في تناوله موضوعاً يُعدُّ المحتوى التشريعي في القرآن الكريم أو الأصول القانونية فيه لأن التفسير الفقهي التي منها موضوع البحث وضعت في أفراد آيات الأحكام بمصنفات تفسيرية، عرفت باسم تفسير آيات الأحكام أو فقه القرآن أو أحكام القرآن ونحو ذلك. ومن تلك الأحكام ما يخص حكم خطبة النساء المعتدات بعد وفاة أزواجهن وحكم المطلقة قبل الدخول وكذلك حكم المتعة للمطلقة لما لها من دور هام في تنظيم العلاقات الاسرية في تحديد واجباتهم وضمان حقوقهم، كما أنَّ لها دوراً في صيانة كرامة الناس عن القيل والقال.

أهداف الدراسة:

- _ بيان حكم خطبة النساء المعتدات، بعد وفاة أزواجهن، وحكم المطلقة قبل الفرض والمسيب.
- _ بيان آراء المفسرين والفقهاء في الآية.
- _ معرفة الأحكام الشرعية والحكمة من التشريع.

الدراسات السابقة:

وجدت دراسات للآية المباركة في كتب التفسير العامة والتفسير الفقهي والتي تم ذكر اغلبها في المصادر الخاصة بالبحث ، غير إن هذه الدراسات لم تتناول الموضوع كما فصلت فيه.

منهاج البحث:

المنهج التحليلي في التفسير.

خطة البحث:

- قمت بتقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة البحث والنتائج والمصادر .
- المبحث الأول: تحليل الكلمات والمعنى الإجمالي .
- المبحث الثاني: مناسبة الآيات وسبب النزول ووجوه القراءات ووجوه الإعراب .
- المبحث الثالث: لطائف التفسير والأحكام الشرعية واهم ما ترشد إليه الآية والحكمة من التشريع.

خطبة النساء واستحقاق المهر في القرآن الكريم دراسة تحليلية

قال الله تبارك وتعالى:

"وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُمْ سَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاغِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ (235) لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (236) وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلنَّفْقَى وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" (1).

المبحث الأول تحليل الكلمات والمعنى الإجمالي

1. تحليل الكلمات

قوله تعالى: "وَلَا جُنَاحَ" (2):

"جنح: الجيم والنون والحاء أصل واحد يدل على الميل والعُدوان. ويقال جنح إلى كذا، أي مال إليه. وسمي الجناحان جناحين لميلهما في الشقين. والجناح: الإثم، سمي بذلك لميله عن طريق الحق. وهذا هو الأصل ثم يشتق منه" (3)، "وسمي جانباً الشيء جناحيه، ف قيل: جناح السفينة، وجناح الإنسان لجانبه" (4)، قال عز وجل: "وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ" (5)، أي: جانبك، قال تعالى: "وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا" (6)، "أي: مالوا، من قولهم: جنحت السفينة، أي: مالت إلى أحد جانبيها، وسمي الإثم المائل بالإنسان عن الحق جناحاً ثم سمي كل إثم جناحاً، نحو قوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ" (7) في غير موضع" (8).

قوله تعالى: "عَرَضْتُمْ" (9):

"عرض: عَرَضَ الشيء يعرضُ عرضاً، وفلان يعرضُ علينا المتاع عرضاً للبيع والهبة ... وعَرَضْتُ فلان وبفلان: إذا قلت قولاً وأنت تعنيه بذلك" (10).

والتعريض: "خلاف التصريح، يقال: عَرَضْتُ فلان وبفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه. ومنه المعاريضُ في الكلام، وهي التورية بالشيء عن الشيء. وفي المثل (11): "أَنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ" (12)، أي سعة" (13).

وهو أن تضمن الكلام دلالة على ما تريد وأصله من العرض من الشيء الذي هو جانبه وناحية منه كأنه يحوم به حول الشيء وعلى جوانبه ولا يظهر مراده" (14).
"والتعريض: كلام له وجهان من صدق وكذب...، قيل: هو أن يقول لها: أنت جميلة، ومرغوب فيك ونحو ذلك" (15).

التعريضُ في خطبة المرأة في عَدَّتِهَا: أن يَتَكَلَّمَ بكلام يُشَبِّهُ خُطْبَتَهَا وَلَا يُصَرِّحُ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ كَأَن يَقُولَ: إِنَّكَ لَجَمِيلَةٌ، وَإِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ" (16).

قوله تعالى: "خُطْبَةُ النِّسَاءِ" (17):

"خطب: الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، وفي النكاح الطلب أن يزوج، وقوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ" (18).

"ويقال اختطب القوم فلاناً، إذا دَعَوْهُ إِلَى تَزْوِجِ صَاحِبَتِهِمْ" (19).
"والخطب: سبب الأمر تقول: مَا خَطَبْتُكِ. وَخَطَبْتُ عَلَى الْمَنْبَرِ خُطْبَةً بِالضَمِّ. وَخَاطَبَهُ الْخَاطِبُ... وَالْخُطْبُ: الرَّجُلُ الَّذِي يَخْطُبُ الْمَرْأَةَ. وَيُقَالُ أَيْضاً هِيَ خُطْبَةٌ وَخُطْبَتُهُ لِلَّتِي يَخْطُبُهَا. وَخُطْبٌ بِالضَمِّ خُطَابَةٌ بِالْفَتْحِ: صَارَ خُطْبِيًّا" (20). "وَالْمَخْطَبَةُ الْخُطْبَةُ، إِنْ شَتَّتْ فِي النِّكَاحِ، وَإِنْ شَتَّتْ فِي الْمَوْعِظَةِ" (21).

قوله تعالى: "أَكُنْتُمْ" (22):

"والكن: ما يحفظ فيه الشيء. يقال: كُنْتُ الشيء كُنّاً: جعلته في كِنٍّ، وَخُصَّ كُنْتُ بِمَا يَسْتَرْ بَبَيْتٍ أَوْ ثَوْبٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْسَامِ" (23)، قال تعالى: "كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ" (24)، وكل شيء وقى شيئاً فهو كنه وكنانه. كُنْتَهُ أَكْنَهُ كُنّاً: جعلته في كِنٍّ. "وَالْإِكْنَانُ: مَا أَضْمَرْتَ فِي ضَمِيرِكَ، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: "أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ" (25) يعني: الضمير" (26)، "وَأَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ أَيِ سَتَرْتُمْ مِنَ التَّزْوِجِ بِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا" (27).

قوله تعالى: "أَنْفُسِكُمْ" (28):

النَّفْس في اللغة: لها معان منها:

1. الروح الذي به حياة الجسد، و كل إنسان نفس حتى آدم عليه السلام، الذكر و الأنثى سواء.

2. عين الشيء وذاته. و رجل له نفس، أي: خلق و جلادة و سخاء (29).

3. الدم و إنما سمي الدم نَفْساً لأن النَفْس تخرج بخروجه.

4. الجسد أو الإنسان وقد استعملت فيه كلمة النفس في تعداد البشر (30).

وكلمة النفس تجمع على نفوس وأنفس (31)، ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ" (32)، وقوله تعالى: "اللَّهُ يَتَوَفَّى النَّفْسَ حِينَ مَوْتِهَا" (33). أما معناها عند أهل التخصص:

فالقدماء من علماء النفس عرفوا علم النفس " بعلم الروح" (34)، وقدماء الفلاسفة يتعاملون مع كلمتي الروح والنفس تعامل المترادفتين، فيستعملونها بالمعنى الذي عرفوه " بالجواهر الشفاف السجين في الجسم" (35). ومفسرو القرآن الكريم في مباحث الروح والنفس يوردون الكلمتين بمعنى واحد، يقول صاحب الميزان: " وقد أنشأ الله سبحانه هذا النوع - ويعني به الإنسان - حينما أنشئ مركباً من جزأين ومؤلفاً من جوهرين، مادة بدنية، و جوهر مجرد هي النفس والروح" (36).

أما علماء الأخلاق فهم كغيرهم في معنى النفس، يقول صاحب جامع السعادات وهو يتحدث عن النفس وأسمائها: "إنها جوهر ملكوتي يستخدم البدن في حاجاته، وهو حقيقة الإنسان وذاته، والأعضاء والقوى آلاته التي يتوقف فعلها عليه، وله أسماء مختلفة بحسب اختلاف الاعتبارات، فيسمى روحاً لتوقف حياة البدن عليه، وعقلاً لإدراكه المعقولات، وقلباً لتقلبه في الخواطر" (37).

ويرى الباحث: إن استعمال كلمة النفس والأنفس في القرآن الكريم إنما هو بمعنى المتشخص المتعين، ولم تستعمل بمعنى الروح في الأعم الأغلب، كما في الآيات الواردة كقوله تعالى:

" وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا" (38)، وقوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" (39)، وقوله تعالى: "قَالَ أَقْبَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ" (40)، وقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ" (41)، وهي مثنان وخمس وتسعون مورداً، كما في المعجم (42).

والذي يظهر لي لا يصح التفسير بالأرواح: فإن الروح لا يجوز له الموت أو القتل أو الشهادة أو غيرها مما في سائر الآيات الكريمة.

قوله تعالى: "سَتَذْكُرُونَهُنَّ" (43):

"ذكرت الشيء، خلاف نسيته. ثم حمل عليه الذكر باللسان. ويقولون: اجعله منك على ذكر، بضم الذا، أي لا تنسه" (44). والمعنى في قوله تعالى: "عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ" (45) يعني: في أنفسكم. (46)

قوله تعالى: "لَا تُؤَاغِدُوهُنَّ سِرًّا" (47):

"المؤاعدة من الميعاد" (48). يقال وَعَدْتُهُ بِنَفْعٍ وَضَرٍّ وَعَدًّا، وَالْوَعِيدُ فِي الشَّرِّ خَاصَّةٌ. قال الله عز وجل: "إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ" (49)، "أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ" (50)، إلى غير ذلك. ومن الوعد بالشر: "وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ" (51) وكانوا إنما يستعجلونه بالعذاب، وذلك وعيد، وقال: "قُلْ أَفَأَنْبِيَاكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا" (52) والموعد والميعاد يكونان مصدرا واسما، ومن المؤاعدة (53) قوله: "ولكن لا تؤاغدوهن سِرًّا" (54).

قوله تعالى: "سِرًّا" (55):

"السِّر: خلاف الإعلان. يقال أسررت الشيء إسراراً، خلاف أعلنته. ومن الباب السر، وهو النكاح، وسمي بذلك لأنه أمر لا يعلن به" (56). "والسر هو الحديث المكتم في النفس. قال سبحانه: "يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى" (57)، وقوله تعالى: "وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ" (58)، أي: كتموها" (59).

والمراد بالسر هنا : النكاح ذكره الزجاج⁽⁶⁰⁾، "لأن النكاح يكون سرّاً بين الزوجين، والمعنى لا تواعدوهن بعقد النكاح وهنّ في حالة العدة إلا تليحاً"⁽⁶¹⁾.

قوله تعالى: "عُقْدَةُ النِّكَاحِ"⁽⁶²⁾.

قال الخليل: "عُقْدَةُ النِّكَاحِ: وَجُوبُهُ. وَعُقْدَةُ الْبَيْعِ: وَجُوبُهُ"⁽⁶³⁾. قال الراغب في المفردات: "العُقْدَةُ: اسم لما يعقد من نكاح، أو يمين، أو غيرهما"⁽⁶⁴⁾.

وقال ابو جعفر النحاس في معنى الآية: "ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله حتى تنقضي العدة والتقدير في اللغة حتى يبلغ فرض الكتاب ويجوز ان يكون الكتاب بمعنى الفرض تمثيلاً"⁽⁶⁵⁾.

قوله تعالى: "النِّكَاحُ"⁽⁶⁶⁾.

النِّكَاحُ في اللغة مَصْدَرٌ نَكَحَ، يقال نكح نكحاً: و هو البضع. و يجري نكح أيضاً مجرى التزويج. و امرأة ناكح: أي ذات زوج، و أصل النِّكَاحِ للعقد، ثم استُعِيرَ للجماع، و مُحَالٌ أن يكونَ في الأصل للجماع، ثم استُعِيرَ للعقد؛ لأنَّ أسماءَ الجماع كلها كِنَايَاتٌ لاسْتِقْبَاحِهِمْ ذَكَرَهُ كَاسْتِقْبَاحِ نِعَاطِيهِ⁽⁶⁷⁾.

قوله تعالى: "الْكِتَابُ أَجَلُهُ"⁽⁶⁸⁾.

"كتب: أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على جمع شيءٍ إلى شيءٍ. من ذلك الْكِتَابُ والكتابة. يقال: كتبت الكتابَ أَكْتُبُهُ كِتَابًا"⁽⁶⁹⁾. "والكتابة لمن تكون له صناعة، مثل الصياغة والخياطة. و الكتبة: أَكْتُبُكَ كِتَابًا تنسخه. و يقال: أَكْتُبُ فلانٌ فلاناً أي سأله أن يَكْتُبَ له كتاباً في حاجة. و استَكْتُبُهُ الشيءَ أي سأله أن يَكْتُبَهُ له"⁽⁷⁰⁾.

والكتاب في الأصل مصدر، ثم سمي المكتوب فيه كتاباً، ويعبر عن الإثبات والتقدير والإيجاب والفرض والعزم بالكتابية، ووجه ذلك أن الشيء يراد، ثم يقال، ثم يُكْتُبُ، فالإرادة مبدأ، و الكتابية منتهى. ثم يعبر عن المراد الذي هو المبدأ إذا أريد توكيده بالكتابة التي هي المنتهى⁽⁷¹⁾. والمراد بالكتاب: "الفرض الذي فرضه الله على المعتدة من المكث في العدة"⁽⁷²⁾.

قوله تعالى: "أَجَلُهُ"⁽⁷³⁾.

الأجل: مُدَّةُ الشيء. قوله تعالى: "وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ"⁽⁷⁴⁾، أي حتى تقضي عدتها والجمع آجال. والتأجيل: تحديد الأجل. وفي التنزيل قال تعالى: "كِتَابًا مُّؤَجَّلًا"⁽⁷⁵⁾، وأجل الشيء يُأجل، فهو أجل وأجيل: تأخر، وهو نقيض العاجل. والأجيل: المؤجل إلى وقت، والآجلة: الآخرة، والعاجلة: الدنيا⁽⁷⁶⁾.

وقوله تعالى: "حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ"⁽⁷⁷⁾ معناه حتى تنقضي العدة⁽⁷⁸⁾.

قوله تعالى: "وَأَعْلَمُوا"⁽⁷⁹⁾.

العلم في اللغة: نقيض الجهل، علم علماً وعلّم هو نفسه، ورجل عالمٌ وعلّيم من قومٍ علّماء، وعلّمت الشيءَ أعلّمه علماً: عرّفته⁽⁸⁰⁾، وهو من صفات الخالق سبحانه وتعالى: العلّيم والعالم والعلّام، قال الله سبحانه وتعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"⁽⁸¹⁾، وقال تعالى: "هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ"⁽⁸²⁾، وقال تعالى: "عَلَّمَ الْغُيُوبَ"⁽⁸³⁾، والعلم: إدراك ذات الشيء بحقيقته، وأعلّمته وعلّمته في الأصل واحد، فالعلّيم: تنبيه النفس لتصور المعاني، والتعلّم: تنبيه النفس لتصور ذلك⁽⁸⁴⁾. والمراد من العلم في قوله تعالى: "وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ"⁽⁸⁵⁾ من أسراركم وضمائركم⁽⁸⁶⁾.

قوله تعالى: "فاحذروهُ"⁽⁸⁷⁾.

"حذر: وهو من التحرز والتيقظ. ورجلٌ حذرٌ: متيقظٌ متحرزٌ. وحذّر، بمعنى أحذّر"⁽⁸⁸⁾.

قال الخليل: "الحذر مصدر قولك: حذرتُ أحذّرُ حذراً فأنا حاذِرٌ وحذِرٌ"⁽⁸⁹⁾.

والمراد من الحذر، يعني أن تخالفوه فيما أوجب عليكم⁽⁹⁰⁾.

قوله تعالى: "غُفُورٌ"⁽⁹¹⁾.

"الغُفْر: السّتر. والغُفران والغُفْرُ بمعنى. يقال: غَفَرَ الله ذنبه غُفْرًا أو مَغْفِرَةً و غُفْرَانًا"⁽⁹²⁾.

"وَالْعَفْوَُ الْعَفَّارُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَهُمَا مِنْ أُنْبِيَةِ الْمَبَالِغَةِ وَمَعْنَاهُمَا السَّاتِرُ لَذُنُوبِ عِبَادِهِ الْمُتَجَاوِزِ عَنْ خَطَايَاهُمْ وَذُنُوبِهِمْ. يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْمَعْفُورَةِ. وَأَصْلُ الْمَعْفُورِ التَّغْطِيَةُ وَالسُّتْرُ. غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ أَيِ سَتَرَهَا؛ وَالْمَعْفُورُ: الْغُفْرَانُ" (93).

قوله تعالى: "حَلِيمٌ" (94):

قال الخليل: "والحليم في صفة الله تعالى معناه الصَّبُور" (95).

وقوله تعالى: "إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ" (96)، الحليم: الذي لم يعاجل بالعقوبة. قيل: هو كناية عن أنهم قالوا: أنت السفيه الجاهل. وقيل: إنهم قالوه استهزاء. وقيل: هذا من أشد سباب العرب ومثله "دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ" (97).

"والحليم: من أسمائه تعالى وهو الذي لا يستغزه الغضب. وَحَلَمَ يَحْلُمُ حِلْماً- بضمين وإسكان الثاني للتخفيف- إذا صفح وستر، فهو حَلِيم. وذوو الأحلام والنهي: ذوو الأناة والعقول" (98).

قوله تعالى: "طَلَّقْتُ" (99):

"طلق: الطاء واللام والقاف أصلٌ صحيحٌ مطرد واحد، وهو يدلُّ على التَّخْلِيَةِ والإرسال" (100).

قال الخليل: "والطَّلَاقُ: تَخْلِيَةُ سَبِيلِهَا، وَالْمَرْأَةُ تَطْلُقُ طَلِاقاً فَهِيَ طَالِقٌ" (101).

و"أصل الطَّلَاق: التَّخْلِيَةُ مِنَ الْوَثَاقِ، يُقَالُ: أَطْلَقْتُ الْبَعِيرَ مِنْ عِقَالِهِ، وَطَلَّقْتُهُ، وَهُوَ طَالِقٌ وَطَلِيقٌ بِلَا قَيْدٍ، وَ مِنْهُ اسْتَعْبِرَ: طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ، نَحْوُ: خَلَيْتُهَا فَهِيَ طَالِقٌ، أَيِ: مُخَلَّاةٌ عَنْ حَبَالَةِ النِّكَاحِ. قَالَ تَعَالَى: "فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ" (102)، "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ" (103)، "وَالْمُطَلَّقاتُ يَنْزَبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ" (104)، فهذا عامٌ في الرَّجْعِيَّةِ وَغَيْرِ الرَّجْعِيَّةِ" (105).

قوله تعالى: "الْمُوسِعُ" (106):

قال الخليل: "الْوُسْعُ: جِدَّةُ الرَّجْلِ، وَقَدَرَةُ ذَاتِ يَدِهِ. تَقُولُ: أَنْفَقْتُ عَلَى قَدَرٍ وَوُسْعِكَ، أَيِ: طَاقَتِكَ. وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ: إِذَا صَارَ ذَا سَعَةٍ فِي الْمَالِ" (107)، "وسع: كلمة تدلُّ على خلاف الضيق والعسر. يقال وَسِعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ. وَالْوُسْعُ: الْغِنَى. وَاللَّهُ الْوَاسِعُ أَيِ الْغَنِيُّ" (108).

قوله تعالى: "الْمُقْتِرُ" (109):

"الْمُقْتِرُ: الرُّمْقَةُ فِي النِّفْقَةِ، وَيُقَالُ: فَلَانٌ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ إِلَّا رَمَقَةً، أَيِ مَسَاكٍ رَمَقٍ. وَهُوَ يُقْتَرُ عَلَيْهِمْ، فَهُوَ مُقْتَرٌ وَقُتِرٌ، وَاقْتَرَّ الرَّجُلُ، فَهُوَ مُقْتَرٌ إِذَا أَقَلَّ فَهُوَ مُقْلٌ" (110).

وَالْإِقْتَارُ: الْقِلَّةُ وَالتَّضْيِيقُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي الرِّزْقِ، يُقَالُ أَقْتَرَ اللَّهُ رِزْقَهُ: أَيِ ضَيَّقَهُ وَقَلَّلَهُ. وَقُتِرَ عَلَيْهِ قُتْرًا وَ قُتِرُوا- مِنْ بَابِي ضَرْبٍ وَقَعْدٍ" (111).

قوله تعالى: "تَمَسَّوْهُنَّ" (112):

"الْمَسَّ كَاللَّمْسِ لَكِنِ اللَّمْسُ قَدْ يُقَالُ لَطْلَبُ الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ، وَالْمَسَّ يُقَالُ فِيمَا يَكُونُ مَعَهُ إِدْرَاكٌ بِحَاسَةِ اللَّمْسِ، وَكُنِيَ بِهِ عَنِ النِّكَاحِ، فَقِيلَ: مَسَّهَا وَمَاسَّهَا، قَالَ تَعَالَى: "وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ" (113)، وَقَالَ: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ" (114)، وَقَالَ: "أَنْتَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ" (115) "وَالْمَسِيسُ كِنَايَةٌ عَنِ النِّكَاحِ، وَكُنِيَ بِالْمَسِّ عَنِ الْجُنُونِ" (116).

قوله تعالى: "فَرِيضَةٌ" (117):

"الْفَرَضُ: قَطْعُ الشَّيْءِ الصَّلْبِ وَالتَّأْثِيرُ فِيهِ" (118) وَقَالَ الْخَلِيلُ: "وَفَرَائِضُ اللَّهِ: حُدُودُهُ" (119)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: "وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً" (120)، "أَيِ: سَمَيْتُمْ لَهُنَّ مَهْرًا، وَأَوْجَبْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ بِذَلِكَ" (121).

قوله تعالى: "يَعْفُونَ" (122):

قال الخليل: "وَكُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ عُقُوبَةً فَتَرَكَتْهُ فَقَدْ عَفَوَتْ عَنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ أَنْ يَعْفُوَ الْإِنْسَانُ عَنِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى التَّرْكِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَنْ اسْتِحْقَاقٍ" (123).

و(يَعْفُونَ): مَعْنَاهُ أَنْ تَعْفُوَ الْمُطْلَقَةَ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ كَلَا أَوْ بَعْضًا.

2. المعنى الإجمالي

الآيات الشريفة من سورة البقرة تخاطب المؤمنين بقولها: "وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ" (124). أي بمعنى أن الله سبحانه وتعالى حرم عقد النكاح أثناء العدة، بل حرم أن تخاطب المرأة صراحة أيام عدتها، كعدة الوفاة، أو عدة الطلاق البائن، وأباح سبحانه التلويح بالخطبة، دون التصريح في غير عدة الطلاق الرجعي، لأن المطلقة الرجعية لا تزال في عصمة المطلق. وقوله تعالى: "أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ" (125). بمعنى "أي أسررت وأضمرت في أنفسكم من نكاحهن بعد مضي عدتهن و قيل هو إسرار العزم دون إظهاره والتعريض إظهاره" (126). "فإذا أراد الرجل على الزواج من المعتدة فهو غير آثم" (127)، ولكن إذا صرح بعزمه هذا، فخطبها أو أبدى لها ما يكن صراحة فهو آثم، لأن العزم غير قادر عليه، والتصريح قادر عليه (128). وقوله تعالى: "عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ" (129) أي في أنفسكم. وقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ" (130) أي لا يجوز أن يمنعها عن نصف المهر، أو عن شيء منه إلا إذا سمحت عن طيب نفس "أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ" (131). الذي بيده عقد النكاح هو الولي أو الزوج على خلاف بين المفسرين. "وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى" (132). "هذا خطاب لكل من الرجل والمرأة، وحث لهما على التراضي والتسامح" (133).

المبحث الثاني

مناسبة الآيات وسبب النزول ووجوه القراءات ووجوه الإعراب

3. مناسبة الآيات

لما ذكر تعالى حكم الفراق بين الزوجين بالموت وما يجب على المرأة من العدة فيه رعاية لحق الزوج، ثم بين سبحانه وتعالى كيفية المعاشرة والتحدث مع المعتدة بعدة الوفاة واعتبر أن يكون الكلام معها بالتعريض مشتملاً على المعروف والحشمة (134). ليتضح حكم خطبة المرأة في حالة العدة، وموضوع استحقاق المرأة لنصف المهر أو كامل المهر بعد الفراق أو الطلاق (135).

4. سبب النزول

قال الثعلبي في تفسيره نزلت هذه الآية:

"لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ" (136)

"في رجل من الأنصار تزوج بامرأة من بني حنيفة، ولم يمس لها مهراً، ثم طلقها قبل أن يمسها فأنزل الله تعالى هذه الآية، فلما نزلت قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (متعها ولو بقلنسوتك)" (137).

5. وجوه القراءات

1. قوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ" (138)، قرأ ابن كثير (139)،

ونافع (140)، وعاصم (141)، وابن عامر (142)، وأبو عمرو (143) "تمسوهن" بغير الف حيث كان، وبفتح التاء. وقرأ حمزة (144)، والكسائي (145)، وخلف (146) "تماسوهن" بآلف وضم التاء في الموضعين هنا، وفي الأحزاب (147).

"فالحجة لمن أثبت الألف أن ماس فعل من اثنين ودليله قوله "مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا" (148) والحجة لمن طرحها أنه جعل الفعل للرجال ودليله قوله "وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ" (149) (150). قال أبو البقاء العكبري: "وَيُفْرَأُ: تَمَسُّوهُنَّ بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلرِّجَالِ. وَيُفْرَأُ: تَمَاسُّوهُنَّ بِضَمِّ التَّاءِ وَالْأَلْفِ بَعْدَ الْمِيمِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ كَالْمُجَامَعَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الرَّجُلِ، وَالتَّمَكُّينَ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَالْإِسْتِدْعَاءَ مِنْهَا أَيْضًا" (151).

2. قرأ الجمهور " على الموسع قدره" ⁽¹⁵²⁾ بالرفع وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو "قدره" بإسكان الدال في الحرفين، "فالحجة لمن أسكن أنه أراد المصدر والحجة لمن حرك أنه أراد الاسم وقيل هما لغتان" ⁽¹⁵³⁾.
3. "روي في الشواذ عن الحسن أو يعفو الذي بيده بسكون الواو وعن علي (عليه السلام) ولا تناسوا الفضل" ⁽¹⁵⁴⁾.
- "قال ابن جني: سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر وأصل السكون في هذا إنما هو للألف نحو أن يسعى ثم شبهت الياء بالألف لقربها منها... ثم شبهت الواو في ذلك بالياء... " ⁽¹⁵⁵⁾
- وأما قوله تعالى "وَلَا تَنَسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" ⁽¹⁵⁶⁾
- "قال أبو الفتح: الفرق بين تَنَسَوُا وَتَنَاسَوْا أن تنسوا نهي عن النسيان على الإطلاق: أنسوه أو تناسوه. فأما تناسوا فإنه نهي عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تعافل وتصام وتناسى: إذا أظهره من فعله، وتعاطاه وتظاهر به، وأما تَعَفَّلَ فإنه تَعَمَّلُ الأمر وتكلفه" ⁽¹⁵⁷⁾.
6. وجوه الإعراب
 1. قوله تعالى: "وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا" ⁽¹⁵⁸⁾.
 - "وَلَكِنْ": هَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ مِنْ قَوْلِهِ: "فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ".
 - "وَسِرًّا": مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّكَاحِ؛ أَيْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ نِكَاحًا.
 - وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ تَقْدِيرُهُ: مُسْتَخْفِينَ بِذَلِكَ؛ وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: "لَا تَوَاعِدُوهُمْ النِّكَاحَ سِرًّا"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ "أَيُّ مَوَاعِدَةٍ سِرًّا".
 - وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: فِي سِرٍّ فَيَكُونُ ظَرْفًا" ⁽¹⁵⁹⁾.
 2. قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا" ⁽¹⁶⁰⁾.
 - "إِلَّا أَنْ تَقُولُوا": فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَقِيلَ: مُتَّصِلٌ. (وَلَا تَعَزُّمُوا عُقْدَةَ): أَيْ عَلَى عُقْدَةِ النِّكَاحِ" ⁽¹⁶¹⁾
 3. قوله تعالى: "مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ" ⁽¹⁶²⁾.
 - "(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَالزَّمَانُ مَعَهَا مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فِي زَمَنِ تَرْكِ مَسِّهِمْ. وَقِيلَ: مَا شَرْطِيَّةٌ؛ أَيْ إِنْ لَمْ تَمْسُوهُمْ" ⁽¹⁶³⁾.

المبحث الثالث

لطائف التفسير والأحكام الشرعية وأهم ما ترشد إليه الآية والحكمة من التشريع.

7. لطائف التفسير والالتفاتات البلاغية

- للطيفة الأولى: قوله تعالى: "وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ" ⁽¹⁶⁴⁾، قال الشيخ الطبرسي التعريض ضد التصريح وهو أن تضمن الكلام دلالة على ما تريد وأصله من العرض من الشيء الذي هو جانبه وناحية منه ⁽¹⁶⁵⁾، ويضرب أئمة الإسلام في تفسير هذه الآية بشأن الخطبة الخفية أو القول المعروف كما يقول القرآن أمثلة عديدة، من ذلك ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام قال "يلقاها فيقول إني فيك راغب وإني للنساء لمكرم فلا تسبقيني بنفسك" ⁽¹⁶⁶⁾
- للطيفة الثانية: "وَلَا تَعَزُّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ" ⁽¹⁶⁷⁾ جملة لا تَعَزُّمُوا من مادة (عزم) بمعنى قصد، فعند ما تقول الآية وَلَا تَعَزُّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ فهو في الواقع نهي مؤكد عن الإقدام العملي على عقد الزواج و يعني التحذير حتى من نية و قصد هذا العمل في زمان العدة ⁽¹⁶⁸⁾.

للطيفة الثالثة: قال السيد السبزواري "إنما ذكر المحسنين تعظيماً لشأنهم و ترغيباً إلى الإحسان، و تحريضاً للناس على أن يدخلوا في زمرة المحسنين، كما في سائر الخطابات التي تكون في هذا السياق، كقوله تعالى: "هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"⁽¹⁶⁹⁾⁽¹⁷⁰⁾.

للطيفة الرابعة: قال الشيخ القاسمي: "وإنما كنّى تعالى بقوله: "تَمَسُّوهُنَّ" عن المجامعة، تأديباً للعباد في اختيار أحسن الألفاظ فيما يتخاطبون به"⁽¹⁷¹⁾.

للطيفة الخامسة: قال تعالى: "وَمَتَّعُوهُنَّ"⁽¹⁷²⁾ أي: أعطوهن من مالكم ما يفتح قلوبهن، ويوحى إليهن بالمحبة، تماماً كما هي الهدية التي يقدمها الإنسان للإنسان تدليلاً على اهتمامه به، وهكذا أراد الله لهذه العلاقة أن تنتهي بمبادرة إنسانية، يقدمها الزوج لزوجته بعد الطلاق كهدية يمتعها بها روحياً و مادياً⁽¹⁷³⁾.

للطيفة السادسة: قال السيد السبزواري: "إنما كرّر سبحانه وتعالى كلمة "قَدَرُهُ" لبيان أن الموسع يلاحظ قدر وسعه ولا ينقص عن ذلك، والمقتر أيضاً يلاحظ حاله ولا يزيد على ذلك ولو لم تكن مكررة لما أفاد هذه الفائدة"⁽¹⁷⁴⁾.

للطيفة السابعة: الخطاب في قوله: "وَأَنْ تَعْفُوا" "وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" عام للرجال والنساء، ولكن بطريق التغليب. وَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ إِظْهَارَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ لِتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ وَالْخَوْفِ"⁽¹⁷⁵⁾.

8. الأحكام الشرعية:

الحكم الأول: حكم خطبة المرأة.

المرأة في حكم الخطبة على ثلاثة أقسام:

أحدها: التي تجوز خطبتها "تعريضاً وتصريحاً" وهي التي ليست في عصمة أحد من الأزواج، وليست في العدة، لأنه لما يجوز الزواج بها جازت خطبتها، ويستثنى من هذا الحكم صورة واحدة، وهي أن يخطب امرأة مخطوبة لقوله صلى الله عليه واله وسلم: "وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ"⁽¹⁷⁶⁾.

الثاني: التي تحرم خطبتها "لا تصريحاً، ولا تعرضاً" وهي التي متزوجة، فإن خطبتها وهي في عصمة آخر إفساد للعلاقة الزوجية وهو محرم ولا يجوز، وكذلك حكم المطلقة طلاق رجعي.

الثالث: التي تجوز خطبتها "تعريضاً" لا "تصريحاً" وهي المعتدة في الوفاة، وهي التي أشارت إليها الآية الشريفة: "وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ"⁽¹⁷⁷⁾ ومثلها المعتدة من الطلاق البائن ثلاثاً فيجوز التعريض لها دون التصريح⁽¹⁷⁸⁾.

الحكم الثاني: حكم الزواج في العدة صحيح أم فاسد.

حرّم الله سبحانه الزواج في العدة، وأوجب التربص على المرأة المتزوجة، سواءً كان ذلك في عدة الطلاق، أو في عدة الوفاة، وقد دلت الآية وهي قوله تعالى: "وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ"⁽¹⁷⁹⁾ على تحريم العقد على المعتدة، واتفق العلماء على أن العقد فاسد ويجب فسخه لنهي الله عنه. وإذا عقد عليها وبنى بها فُسخ النكاح. فإذا تزوجها في عدتها مع الجهل بتحريم ذلك، ودخل بها فرق بينهما، ولم تحل له أبداً. وبه قال عمر، ومالك، وأحمد، والشيعة الإمامية، والشافعي في القديم⁽¹⁸⁰⁾. وقال في الجديد: حل له بعد انقضاء عدتها⁽¹⁸¹⁾. وبه قال أبو حنيفة وباقي الفقهاء⁽¹⁸²⁾.

الحكم الثالث: حكم المطلقة قبل الفرض وقبل الدخول بها.

لو تم طلاقها قبل الفرض وقبل الدخول بها فلا مهر لها، لكن يجب لها المتعة. وبه قال الأوزاعي⁽¹⁸³⁾، وحماد بن أبي سليمان⁽¹⁸⁴⁾، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي⁽¹⁸⁵⁾ والشيعة الإمامية⁽¹⁸⁶⁾.

وقال مالك: لا مهر لها، ولا متعة لها، ويستحب أن يمتعها استحباباً. وبه قال الليث بن سعد⁽¹⁸⁷⁾، وابن أبي ليلى⁽¹⁸⁸⁾⁽¹⁸⁹⁾. واستدل الفقهاء على وجوب المتعة للمطلقة قبل المس وقبل الفرض بقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا

فَمَعُوْهُنَّ وَسَرَخُوْهُنَّ سَرَاحًا جَمِيْلًا⁽¹⁹⁰⁾. وهذا أمر يقتضي الوجوب. وقوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوْهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ"⁽¹⁹¹⁾ وهاهنا ثلاثة أدلة: أولها: قوله تعالى: "وَمَتَّعُوْهُنَّ" وهذا أمر يقتضي الوجوب⁽¹⁹²⁾. وثانيها: فصل بين الموسع والمقتتر، فلو لم تكن واجبة لما فصل بينهما، كصدقة التطوع لافصل بينهما. والثالث: قوله تعالى: "حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ"⁽¹⁹³⁾ وقوله على من حروف الوجوب ثبت أنها واجبة، وعليه إجماع الصحابة. روي ذلك عن علي عليه السلام وعمر⁽¹⁹⁴⁾، ولا مخالف لهما. وقال تعالى: "وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"⁽¹⁹⁵⁾، فأضاف المتعة إليهن ثبت أنه واجب لهن. وقال "حَقًّا عَلَى"⁽¹⁹⁶⁾ وظاهر ذلك يقتضي الوجوب. "وَأَمَّا مَا لَكَ فِئْتُهُ حَمَلَ الْأَمْرِ بِالْمُتَّعَةِ عَلَى النَّدْبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ: "حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ"⁽¹⁹⁷⁾ أي على الْمُتَّقِينَ الْمُتَجَمِّلِينَ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِ الْجَمَالِ وَالْإِحْسَانِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ"⁽¹⁹⁸⁾، أي إنها مستحبة للجميع وليست واجب. ويرى الباحث لعله يكون الأرجح ما ذهب اليه الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعية الامامية) إلى أنها واجبة للمطلقة التي لم يفرض لها مهر، وأمّا التي فرض لها مهر فتكون المتعة لها مستحبة وهذا مروى عن علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم، و للعموم في قوله تعالى: "وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"⁽¹⁹⁹⁾.

الحكم الرابع: الذي بيده عقدة النكاح الولي ام الزوج. ذهب بعض من الفقهاء أنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الولي، الذي هو الأب، أو الجد. و به قال ابن عباس، والحسن البصري، وربيعه، ومالك، وأحمد بن حنبل. وهو قول الشافعي في القديم⁽²⁰⁰⁾. وكذلك الشيعة الامامية إلا أن عندهم له أن يعفو عن بعضه، وليس له أن يعفو عن جميعه، لما روى عن الامام ابي عبدالله الصادق عليه السلام قال: "الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ وَلِيُّ أَمْرَهَا"⁽²⁰¹⁾. "وَعَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَالَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَأْخُذُ بَعْضًا وَيَتْرُكُ بَعْضًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ كُلَّهُ"⁽²⁰²⁾.

وقال الشافعي في الجديد: هو الزوج⁽²⁰³⁾. ورووا ذلك عن علي عليه السلام، وجبير بن مطعم، و سعيد بن جببر، وسعيد بن المسيب، وشريح، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والأوزاعي، وأهل الكوفة، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة وأصحابه⁽²⁰⁴⁾. واستدل الفقهاء أنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الولي بقوله تعالى: "وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوْهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ"⁽²⁰⁵⁾ وفيها أدلة: "أولها: أنه افتتح الآية، فخاطب الزوج بخطاب المواجهة، ثم عدل عنه إلى الكناية، فقال "فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ"⁽²⁰⁶⁾ والخطاب متى عدل به عن المواجهة إلى الكناية، فالظاهر أنه كنى عن غير من واجبه بالخطاب أولاً، ولو كان المراد به الزوج لما عدل به عن المواجهة.

الثاني: أنه قال "إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ"⁽²⁰⁷⁾ يعني الزوجة عن نصفها، ثم عطف على هذا فقال "أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ"⁽²⁰⁸⁾ فكان حملة على الولي أولى؛ لأنه عطف عفو نصف الصداق من الولي على عفو نصفه من الزوجة، فكان عطف عفو على عفو تقدم، أولى من عطف عفو لا على عفو تقدم. الثالث: قوله تعالى: "أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ"⁽²⁰⁹⁾ فإذا حملناه على الولي حملنا الكلام على ظاهره من غير إضمار، فإن للولي أن يعقد، و بيده أن يعفو بعد الطلاق وقبل الدخول. والزواج لا يملكها بعد الطلاق، وإنما كان يملكها، فافتقر إلى إضمار.

والرابع: أن الله تعالى ذكر العفو في الآية في ثلاثة مواضع. فقال "إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى"⁽²¹⁰⁾ فمن قال: الذي بيده عقدة النكاح الولي حمل كل عفو على فائدة.

وإذا قلناه: هو الزوج حملنا عفوين على فائدة واحدة على ما مضى فكان حمل كل عفو على فائدة أولى من حمل عفوين على فائدة⁽²¹¹⁾.

واستدل الفقهاء على قولهم أنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج.

قال بعضهم: "في الكلام حذف تقديره: بيده حلُّ عقدة النكاح، كما قيل ذلك في قوله: "وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ"⁽²¹²⁾ أي عَفَدَ عقدة النكاح وهذا يؤيد أنّ المراد الزوج"⁽²¹³⁾

ويتفق الباحث مع المفسرين الذين قالوا أنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الولي، الذي هو الأب، أو الجد، و تدل على ذلك جملة من الروايات التي مرَّ ذكرها⁽²¹⁴⁾.

الحكم الخامس: معنى المتعة ومقدارها.

"المتعة: ما يدفعه الزوج "من مال أو كسوة أو متاع لزوجته المطلقة، عوناً لها وإكراماً، ودفعاً لوحشة الطلاق الذي وقع عليها، وتقديرها مفوض إلى الاجتهاد"⁽²¹⁵⁾.

قال مالك: "ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها"⁽²¹⁶⁾.

وقال الشافعي: "المستحب على الموسر خادم، وعلى المتوسط ثلاثون درهماً، وعلى المقتر مقنعة"⁽²¹⁷⁾.

وقال أبو حنيفة: "قدر المتعة ثلاثة أثواب: درع و خمار و ملحفة تمام ثيابها. فإن كان نصف مهر مثلاً أقل من ذلك نقصنا منه ما يشاء، ما لم يبلغ بالنقص أقل من خمسة دراهم"⁽²¹⁸⁾.

وقال أحمد: هي بقدر يسار الزوج وإعساره⁽²¹⁹⁾.

وقال الشيعة الإمامية: "المتعة على الموسر خادم، وعلى الأوسط ثوب أو مقنعة، وعلى الفقير خاتم وما أشبهه"⁽²²⁰⁾.

والذي يراه الباحث من سياق الآية المباركة أنّ المتعة من الحقوق التي تستحقها المرأة على الرجل بحسب حاله.

9. اهم ماترشد اليه الايات المباركة:

- 1 - يجوز التعريض في خطبة المرأة المعتدة من الوفاة.
- 2 - لايجوز ويحرم عقد الزواج على المرأة المعتدة في حالة العدة وفساد هذا العقد.
- 3 - المتعة واجبة لكل امرأة مطلقة لم يذكر لها مهر، ومستحبة لغيرها من النساء المطلقات.
- 4 - إباحة طلاق النساء قبل المس.
- 5 - المرأة المطلقة قبل الدخول لها نصف المهر إذا كان المهر تم الاتفاق عليه في العقد.

10. حكمة التشريع

الحكمة من الآيات المباركة دلالتها على احترام العيش والحياة مع المرأة المعتدة بعدة الوفاة والكلام معها في أمر الزواج فاعتبرت الشريعة الاسلامية أن يكون الكلام معها منسجم مع الحياء ولا ينافي الاخلاق، فرخص في التعريض وكريم الكلام، فإن المرأة بصورة عامة لم تكن مسلوقة الحقوق والأحكام بل أُنْهتْ تعمل ببعض الواجبات احتراماً للزوج المتوفى.

وكذلك رد لبعض العادات التي كانت موجودة في عصر نزول القرآن من منع الكلام معهن واعتباره من الأمور السيئة جداً لا سيما إذا كان في أمر الزواج. وأن بعض تلك العادات الجاهلية تنبع عند بعض المجتمعات الإسلامية، ولا بد من الرجوع الى احكام الإسلام فإن فيها الهداية واليسر.

ثم ذكر سبحانه وتعالى أقسام الطلاق وبعض أحكامه وبين حكم الطلاق قبل الدخول فذكر ما يجب على الزوج من العطاء إلى الزوجة المطلقة إن لم يفرض لها مهراً معيناً وطلقها قبل المس والمباشرة فشرع الله عزوجل للمتعة المطلقة، وجعلها على قدر حال الرجل يساراً وإعساراً، وهذه المتعة واجبة للمطلقة، ومستحبة لسائر المطلقات ولهذه (المتعة) الاثر النفسي للمرأة التي انفصلت عنها عقدة الحياة الزوجية.

وللحفاظ على مكانة المرأة وسمعتها اذا فرض لها مهرا فيجب عليه دفع نصفه إن طلقها قبل المس والمباشرة إلا إذا عفى الولي أو الزوجة عن بعض المهر أو كله، وحث الزوج إلى توخي الإحسان، وختم بمراقبة الله تعالى وأنه مطلع على النيات والسرائر لتبقى القلوب نقية خالصة في العمل لوجهه تبارك وتعالى.

الخاتمة

بعد أن استكملت البحث عن آيات خطبة النساء واستحقاق المهر في القرآن الكريم ، بتوفيق من الله سبحانه وتعالى الذي مَنَّ عليَّ بنعمته، أخلص إلى ما استنتجته:

1. الآيات الكريمة تدل على كيفية التعامل والمعاشرة مع النساء المعتدة بعدة الوفاة والكلام معهم في أمر عقد النكاح ، فرخص التعريض وكريم الخطاب.
2. ذكر سبحانه وتعالى أقسام الطلاق وعدته وبعض أحكامه مبيناً حكم الطلاق قبل الدخول فذكر ما يجب على الرجل في هذه الحالة من العطاء للزوجة المطلقة إن لم يفرض لها مهرا وطلقها قبل المس ، فشرع الله تعالى المتعة للمطلقة ، وجعلها على قدر حال الرجل يساراً وإعساراً.
3. لو فرض لها مهرا فيجب عليه دفع نصفه إن طلقها قبل المس إلا إذا عفى الولي أو عفت الزوجة عن بعض المهر وأرشد الإنسان إلى الالتزام بالمودة والإحسان، واختتمها بمراقبة الله تعالى وأنه مطلع على النيات لتبقى القلوب نقية خالصة مرتبطة به سبحانه وتعالى.

هوامش البحث

- (1) سورة البقرة: 235-237.
- (2) سورة البقرة: من آية 235.
- (3) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ط: 1399 هـ - 1979 م: 484/1، مادة (ج ن ج) .
- (4) المصدر نفسه: 484/1.
- (5) سورة طه: من آية 22.
- (6) سورة الانفال: من آية 61.
- (7) سورة البقرة: من آية 235.
- (8) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502 هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ: 206-207. ، مادة (ج ن ج) . ولسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711 هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 هـ: 2 / 428، مادة (ج ن ج) .
- (9) سورة البقرة: من آية 235.
- (10) العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170 هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 283/8، مادة (عرض)، وينظر: معجم مقاييس اللغة: 269/4.
- (11) قوله وفي المثل، قلت: هو حديث مخرج عن عمران ابن حصين، والتفصيل في هامش الحديث.
- (12) السنن الكبرى للبيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي (ت: 458 هـ) (الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط1344، 1/ 10: 199، كتاب الشهادات، باب المَعَارِضُ فِيهَا مَذْذُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ، رقم (21362) . والحديث: قال الشيخ الألباني: صحيح موقوف، والحديث: ... عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ مُطَرِّقًا قَالَ: صَحِبْتُ عُمَرَ بْنَ حُصَيْنٍ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَقُلْتُ مَنَزَلُ يَنْزِلُهُ إِلَّا وَهُوَ يُنْشِدُنِي شِعْرًا، وَقَالَ: "إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمَذْذُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ"، ينظر: الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: 256 هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط3، 1409 - 1989: 297 ، بابُ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةٌ رَقْم (875). وينظر: سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين، لأبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، راجعه: عبد الله بن صالح العيلان، الناشر: دار الفاروق، ط1 (ج 1: 1424 هـ - 2003 م، ج 2: 1427 هـ - 2006 م): 96/2، انشاد الشعر، رقم (418).

- (13) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م: 1087/2. مادة (عرض).
- (14) مجمع البيان لعلوم القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت: 548هـ)، تح: مع مقدمة محمد جواد البلاغي، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط3، 1413هـ : 592/2. وزهرة التفاسير، لمحمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة (ت: 1394هـ) دار الفكر العربي: 822/2.
- (15) المفردات في غريب القرآن: 560، مادة (عرض)، والتبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي (ت: 460هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت: 266/2.
- (16) ينظر: لسان العرب: 183/7، مادة (عرض).
- (17) سورة البقرة: من آية 235.
- (18) سورة البقرة: من آية 235.
- (19) معجم مقاييس اللغة: 198 مادة (خطب).
- (20) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 121/1. مادة (خطب).
- (21) العين: 223/4، مادة (خطب). والتفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – ط1، أجزاء 1 - 3: يناير 1997: 563/1.
- (22) سورة البقرة: من آية 235.
- (23) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 726-727، مادة (كن).
- (24) سورة الصافات: آية 49.
- (25) سورة البقرة: من آية 235.
- (26) ينظر: العين: 281-282، مادة (كن).
- (27) الموسوعة القرآنية، لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: 1414هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، الطبعة: 1405 هـ: 172/9.
- (28) سورة البقرة: من آية 235.
- (29) ينظر: العين: 270-271، مادة (نفس).
- (30) ينظر: لسان العرب: 233/14، مادة (نفس).
- (31) ينظر: العين: 270/7، مادة (نفس).
- (32) سورة التكويد: آية 7.
- (33) سورة الزمر: من آية 42.
- (34) علم النفس، للدكتور أحمد حسن الرحيم، (د. ط)، بغداد، 1964م: 4 وما بعدها.
- (35) جمهورية إفلاطون، ترجمة حنا خباز، دار العلم، ط2، بيروت، 1980م: 134.
- (36) الميزان: 113/2.
- (37) جامع السعادات، لمحمد مهدي النراقي (ت: 1209هـ)، تعليق السيد محمد كلانتر، تقديم الشيخ محمد رضا المظفر، ط2، مطبعة الآداب، النجف، 1967م: 61/1.
- (38) سورة آل عمران: من آية 145.
- (39) سورة آل عمران: من آية 185.
- (40) سورة الكهف: من آية 74.
- (41) سورة النور: من آية 6.
- (42) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، لحسن المصطفوي (ت: 1426هـ)، مركز الكتاب للترجمة والنشر، طهران، (د. ط)، 1401 هـ: 12/199، مادة (نفس).
- (43) سورة البقرة: من آية 235.
- (44) معجم مقاييس اللغة: 358/2، مادة (نفس).
- (45) سورة البقرة: من آية 235.
- (46) ينظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي (ت: 489هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1، 1418هـ - 1997م: 1/239، و الموسوعة القرآنية، لأبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت: 1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، (د. ط)، 1405هـ: 9/172.

- (47) سورة البقرة: من آية 235.
- (48) معجم مقاييس اللغة: 6/125، مادة (وعد).
- (49) سورة ابراهيم: من آية 22.
- (50) سورة القصص: من آية 61.
- (51) سورة الحج: من آية 47.
- (52) سورة الحج: من آية 72.
- (53) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 875، مادة(وعد)
- (54) سورة البقرة: من آية 235.
- (55) سورة البقرة: من آية 235.
- (56) معجم مقاييس اللغة: 3/67، مادة (سر).
- (57) سورة طه: من آية 7.
- (58) سورة يونس: من آية 54.
- (59) المفردات في غريب القرآن: 404، مادة(سرر)، ومعاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاشي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1: 469/1.
- (60) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م: 317/1. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3 - 1407 هـ: 283/1.
- (61) روائع البيان تفسير آيات الاحكام، لمحمد علي الصابوني، شركة ابناء شريف الانصاري، بيروت، 1433هـ- 2012م: 346/1.
- (62) سورة البقرة: من آية 235.
- (63) ينظر: العين: 1/140، مادة (عقد).
- (64) المفردات في غريب القرآن: 577، مادة(عقد).
- (65) معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، تح: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409: 229 / 1.
- (66) سورة البقرة: من آية 235.
- (67) ينظر: ينظر: كتاب العين: 3/63، مادة (نكج)، و المفردات في غريب القرآن: 506، مادة (نكج)، ولسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت: 711هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت (د ت): 14/ 279 وما بعدها، مادة (نكج)، و مجمع البحرين، لفخر الدين محمد علي بن أحمد بن علي الطريحي (ت: 1085هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مكتبة المر تضوي - طهران، ط3، 1416 هـ: 2 / 421، مادة (نكج)، و المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (د.ط.ت): 2/ 951، مادة (نكحت).
- (68) سورة البقرة: من آية 235.
- (69) معجم مقاييس اللغة : 5 / 158، مادة (كتب)
- (70) لسان العرب: 12 / 22 وما بعدها، مادة (كتب).
- (71) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 425، مادة (كتب)، ومجمع البحرين: 2 / 152، مادة (كتب). والكليات، لأبي البقاء موسى الكفوي (ت: 1094 هـ)، تح: د. محمد تامر و د.أنس الشامي، دار الحديث القاهرة (د. ط) ، 1435هـ- 2014م: 653، (فصل الكاف).
- (72) مجمع البيان لعلوم القرآن: 2/594.
- (73) سورة البقرة: من آية 235.
- (74) سورة البقرة: من آية 235.
- (75) سورة آل عمران: من آية 145.

- (76) ينظر: كتاب العين: 6/ 178، مادة (أجل)، و معجم مقاييس اللغة : 1/ 64 - 65، مادة (أجل)، و المفردات في غريب القرآن: 20 - 21، مادة (أجل)، و لسان العرب: 1/ 79 وما بعدها، مادة (أجل). ومجمع البحرين: 5/ 304، مادة (أجل). والكليات: 42، (فصل الألف).
- (77) سورة البقرة: من آية 235.
- (78) مجمع البيان لعلوم القرآن: 2/ 594.
- (79) سورة البقرة: من آية 235.
- (80) ينظر: العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، منشورات الهجرة، 1410هـ، قم، ط2: 2/ 152، مادة (علم)، ولسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت: 711هـ)، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ: 12/ 416، مادة (علم).
- (81) يوسف/ 279.
- (82) الحشر/ 22.
- (83) المائدة/ 116.
- (84) ينظر: المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تح: محمد خليل عياتي، دار المعرفة، ط3، بيروت، 1422هـ - 2001م: 347، مادة (علم).
- (85) سورة البقرة: من آية 235.
- (86) مجمع البيان لعلوم القرآن: 2/ 594.
- (87) سورة البقرة: من آية 235.
- (88) معجم مقاييس اللغة : 2/ 27، مادة (حذر)،
- (89) العين: 3/ 199، مادة (حذر).
- (90) تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت: 373هـ)، دار النشر : دار الفكر – بيروت، تح: د. محمود مطرجي: 1/ 181.
- (91) سورة البقرة: من آية 235.
- (92) معجم مقاييس اللغة : 4/ 385، مادة (غفر)،
- (93) لسان العرب: 5/ 25، مادة (غفر).
- (94) سورة البقرة: من آية 235.
- (95) العين: 3/ 247، مادة (حلم).
- (96) سورة هود: من آية 87.
- (97) سورة الدخان: آية 49.
- (98) ينظر: مجمع البحرين: 6/ 49-50، مادة (حلم)
- (99) سورة البقرة: من آية 236.
- (100) معجم مقاييس اللغة : 3/ 420، مادة (طلق).
- (101) العين: 5/ 101، مادة (طلق).
- (102) سورة الطلاق: من آية 1.
- (103) سورة البقرة: من آية 229.
- (104) سورة البقرة: من آية 228.
- (105) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 347، مادة (طلق).
- (106) سورة البقرة: من آية 236.
- (107) العين: 2/ 202، مادة (وسع).
- (108) معجم مقاييس اللغة : 6/ 385، مادة (غفر)،
- (109) سورة البقرة: من آية 236.
- (110) العين: 5/ 124-125، مادة (قتر).
- (111) مجمع البحرين: 3/ 447، مادة (قتر).
- (112) سورة البقرة: من آية 236.
- (113) سورة البقرة: من آية 236.
- (114) سورة البقرة: من آية 236.

- (115) سورة ال عمران: من آية 47.
- (116) سورة البقرة: من آية 236.
- (116) المفردات في غريب القرآن: 767، مادة (مسس).
- (117) سورة البقرة: من آية 236.
- (118) المفردات في غريب القرآن: 630، مادة (فرض).
- (119) العين: 29/7، مادة (فرض).
- (120) سورة البقرة: من آية 237.
- (121) المفردات في غريب القرآن: 630، مادة (فرض).
- (122) سورة البقرة: من آية 237.
- (123) العين: 258/2، مادة (عفو).
- (124) سورة البقرة: من آية 235.
- (125) سورة البقرة: من آية 235.
- (126) مجمع البيان لعلوم القرآن: 593/2.
- (127) جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري الأملي، (ت 310هـ) تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م: 100-95/5، وينظر: تفسير المراغي، لأحمد بن مصطفى المراغي (ت: 1371هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365 هـ - 1946 م: 194/2، والتفسير الكاشف: 364 /1.
- (128) ينظر: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: 1354هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م: 338/2. والتفسير الكاشف: 365 /1.
- (129) سورة البقرة: من آية 235.
- (130) سورة البقرة: من آية 237.
- (131) سورة البقرة: من آية 237.
- (132) سورة البقرة: من آية 237.
- (133) تفسير حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، للشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ - 2001 م: 354/3.
- (134) مواهب الرحمن في تفسير القرآن (للسبزواري)، لعبد الأعلى السبزواري (ت: 1414هـ)، الناشر: مكتب سماحة آية الله العظمى السبزواري، ط2، 1409 هـ: 71/4.
- (135) ينظر: تفسير المراغي: 190 /2، والتفسير المنير: 377 /2. وصفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، الناشر: دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1997 م: 135 /1.
- (136) سورة البقرة: من آية 236.
- (137) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2002 م: 188/2، والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الخزرجي القرطبي (ت: 671هـ)، تح: أحمد اليردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م: 202/3. ولباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ: 170/1.
- (138) سورة البقرة: من آية 236.
- (139) ابن كثير المقيّد أبو سعيد عبد الله بن كثير، أحد القراء السبعة. توفي سنة عشرين ومائة بمكة. ينظر: سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748 هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ - 1985 م: 318 /5، وغاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط: عني بنشره لأول مرة: ج. برجستراسر، 1351 هـ: 443 /1.

- (140) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ ، أبو رويم وقيل أبو عبد الرحمن ، المدني ، مولى بنى ليث، أحد القراء السبعة المشهورين، توفي بالمدينة سنة (169 هـ). ينظر: وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلکان البرمكي (ت: 681 هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، (د. ط)، 1900م: 5/ 368، وغاية النهاية في طبقات القراء: 3/ 160.
- (141) عاصم : هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الاسدي مولا هم الكوفي مقرئ العصر انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة وهو أحد القراء السبعة (ت: 127 هـ) على الراجح. ينظر: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي، البُستي (ت: 354 هـ) تح: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة ط1، 1411 هـ - 1991م: 261. و معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626 هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1 1414 هـ - 1993 م : 4/ 1474.
- (142) عبد الله بن عامر الدمشقي القاري اليحصبي، أبو عمرآن، أحد القراء السبعة، توفي بدمشق سنة (118 هـ). ينظر: الطبقات الكبرى ، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230 هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م: 7/ 321، و سير أعلام النبلاء: 5/ 292.
- (143) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله التميمي المازني البصري (ت: 154 هـ) أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الأندلسي الإشبيلي، (ت: 379 هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2، (د. ت) : 35، ووفيات الأعيان: 3/ 466.
- (144) حمزة : هو أبو حمزة حمزة القارئ (ت: 156 هـ)، حمزة بن حبيب بن عمار بن عمار بن إسماعيل، التميمي، الزييات: أحد القراء السبعة كان عالما بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. ينظر: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: 266، ومعجم الأدباء: 3/ 1219.
- (145) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الأسدي بالولاء الكوفي المعروف بالكسائي؛ أحد القراء السبعة، كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، توفي سنة (189 هـ). ينظر: وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 6/ 331، و سير أعلام النبلاء: 9/ 131.
- (146) خلف بن هشام البزار الأسدي، أبو محمد، أحد القراء العشرة، محدث، مفسر، عالم عابد، وقرأ على سليم صاحب حمزة. توفي (229 هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: 7/ 249، و سير أعلام النبلاء: 10/ 576، وغاية النهاية في طبقات القراء: 3/ 55.
- (147) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 5/ 118، والسبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت: 224 هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د. ط)، 1400 هـ: 183، والتيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، (ت 444 هـ)، تح: اوتو تريبزل، الناشر دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1404 هـ - 1984م: 81، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 2/ 188، ومجمع البيان في تفسير القرآن : 2/ 594، وزاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597 هـ) تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت - 1422 هـ: 1/ 211،
- (148) سورة المجادلة: من آية 3.
- (149) سورة مريم: من آية 20.
- (150) الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: 370 هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط4، 1401 هـ: 98، وينظر: السبعة في القراءات: 184.
- (151) التبيان في إعراب القرآن، لأبي الله بن الحسين البقاء عبد بن عبد الله العكبري (ت: 616 هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه شركة: 189-188/1.
- (152) سورة البقرة: من آية 236.
- (153) الحجة في القراءات السبع: 98، وينظر: السبعة في القراءات: 184، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 2/ 189، وزاد المسير في علم التفسير: 1/ 212، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 203.
- (154) مجمع البيان لعلوم القرآن: 2/ 596.
- (155) مجمع البيان لعلوم القرآن: 2/ 596-597. وينظر: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنى، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420 هـ - 1999م: 1/ 124.

- (156) سورة البقرة: من آية 237.
- (157) المحتسب في تبیین وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 126/1، وينظر: مجمع البيان لعلوم القرآن: 596/2-597.
- (158) سورة البقرة: من آية 235.
- (159) التبيين في إعراب القرآن: 188/1. وينظر: اعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421هـ: 117/1.
- (160) سورة البقرة: من آية 235.
- (161) التبيان في إعراب القرآن: 188/1.
- (162) سورة البقرة: من آية 236.
- (163) التبيان في إعراب القرآن: 188/1.
- (164) سورة البقرة: من آية 235.
- (165) ينظر: مجمع البيان لعلوم القرآن: 591/2.
- (166) الكافي (ط - الإسلامية)، لمحمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت: 329 هـ)، تح: / مصحح: غفاري، علي أكبر وآخوندي، محمد، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط4، 1407 هـ: 435/5، كتاب النكاح، بَابُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ "وَلَكِنْ لَا تَأْخُذُوهُنَّ مِنْ شَيْءٍ" (رقم: 4)، والحديث: موثق، ينظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لمحمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت: 1110 هـ) تح: هاشم رسولي محلاتي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط2، 1404 هـ: 199/20، كتاب النكاح، باب في قول الله عزَّوَجَلَّ "وَلَكِنْ لَا تَأْخُذُوهُنَّ مِنْ شَيْءٍ" (رقم: 4)، وينظر: تفسير نور الثقلين، لعبد علي بن جمعة الحويزي، (ت: 1112 هـ)، تح: الرسولي، هاشم، الناشر: إسماعيليان، قم المقدسة، ط1415، 4: 232/1.
- (167) سورة البقرة: من آية 235.
- (168) ينظر: التحرير و التنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393 هـ) ، الدار التونسية للنشر - تونس، (د ط)، 1984م: 2 / 454-455. و التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي (ت: 1431 هـ) ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، ط1، 1997: 1 / 593.
- (169) سورة البقرة: من آية 235.
- (170) مواهب الرحمن في تفسير القرآن (للسبزواري): 86/4.
- (171) محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332 هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418 هـ: 2 / 161.
- (172) سورة البقرة: من آية 236.
- (173) ينظر: تفسير من وحي القرآن، للسيد محمد حسين فضل الله (ت: 1431 هـ)، دار الملاك للطباعة، والنشر، ط1، بيروت، 1419 هـ: 4 / 349.
- (174) مواهب الرحمن في تفسير القرآن (للسبزواري): 86/4.
- (175) ينظر: التفسير المنير: 2 / 383.
- (176) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1 1422 هـ: 69/3، كتاب الجمعة، بَابُ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكْ، رقم (2140). و صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت - دار الأفاق الجديدة - بيروت: 136/4، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، رقم (3508).
- (177) سورة البقرة: من آية 235.
- (178) ينظر: روائع البيان تفسير آيات الاحكام: 352/1. و تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي السائيس الأستاذ بالأزهر الشريف، تح: ناجي سويدان، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002: 167.
- (179) سورة البقرة: من آية 235.
- (180) ينظر: المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ - 1994م 4 / 485، وأحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370 هـ)، تح: محمد صادق القمحايي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي -

بيروت، ط- 1405 هـ: 133/2، والمحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد (ت: 456هـ)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، الناشر دار الأفاق الجديدة، بيروت: 9/ 479، والخلاف، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: 460 هـ)، تح: السيد علي الخراساني، والسيد جواد الشهرستاني، والشيخ محمد مهدي نجف، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، قم، إيران، 1419 هـ: 321/4، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: 595 هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، 1425 هـ - 2004 م: 3/ 70، والمغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620 هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض - السعودية، ط3، 1417 هـ - 1997 م، 11/ 239 و 240، والمجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، الناشر: دار الفكر: 18/ 191، و الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: 682 هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار 9/ 136 و 137، و عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855 هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت 20/ 118، و نيل الأوطار نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250 هـ)، تح: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط1، 1413 هـ - 1993 م: 6/ 131، وكنز العرفان في فقه القرآن، لجمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري (ت: 826 هـ)، تح: محمد باقر شريف زاده و محمد باقر البهودي، الناشر: مرتضوي، طهران، ط1، 1414: 237/2، و تفسير آيات الأحكام للأساس: 168.

(181) أحكام القرآن للجصاص 133/2، و المحلى 9: 479، و الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لسراج الدين أبي عبد الله، الحسين بن يوسف بن أبي السري الدجيلي (664 هـ - 732 هـ)، تقرظ: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، تقديم: د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، تح: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1425 هـ - 2004 م: 403، و بداية المجتهد: 3/ 70، والمجموع 18: 191 و 193، والمغني لابن قدامة 9/ 124، و الشرح الكبير 9: 141.

(182) أحكام القرآن للجصاص: 133/2، والمحلى 9: 479، وبداية المجتهد 3/ 70، و المغني لابن قدامة 11/ 239 و 240، و الشرح الكبير 9: 137، و عمدة القاري 20/ 118، و نيل الأوطار: 6/ 131.

(183) "أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو. واسمه يحمد الشامي الأوزاعي، الفقيه. نزل بيروت في أواخر عمره فمات بها. روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وشداد بن عمار، وعطا بن أبي رباح و قتادة وغيرهم. وعنه مالك والثوري وابن المبارك وغيرهم. مات سنة 157 هـ، وقيل: 158 هـ". ينظر: تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326 هـ: 6/ 238، و امرأة الجنان وعبرة اليقظان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت: 768 هـ)، تح: الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1413 هـ - 1993 م: 1/ 333، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089 هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م: 2/ 256.

(184) "أبو إسماعيل، حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري. تفقه بإبراهيم النخعي، و روى عن سعيد بن المسيب، و عكرمة، و الشعبي و غيرهم مات سنة (11 هـ و قيل: 120 هـ)". ينظر: طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476 هـ)، هذب: محمد بن مكرم ابن منظور (ت: 711 هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1970: 83، و تهذيب التهذيب: 3/ 16.

(185) الام، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت: 204 هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، (د.ط) 1410 هـ/ 1990 م: 5/ 71، و كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري، تقي الدين الشافعي (ت: 829 هـ)، تح: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير - دمشق، ط1، 1994: 373، و المجموع 16/ 388 و 389، والسراج الوهاج على متن المنهاج، للعلامة محمد الزهري الغمراوي (ت: بعد 1337 هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت: 395، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ -

1994م: 4/ 398 ، والمبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، (د.ط)، تاريخ النشر: 1414هـ - 1993م: 6/ 61، واللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (ت: 1298هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان: 3: 15، و النتف في الفتاوى، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السُعدي، حنفي (ت: 461هـ)، تح: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان- مؤسسة الرسالة - عمان الأردن - بيروت لبنان، ط2، 1404 - 1984: 1/ 296، وشرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، (ت: 681هـ)، الناشر دار الفكر، بيروت: 2/ 441، و بدائع الصنائع بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ - 1986م: 2/ 302، وعمدة القاري 21: 10 و 11، و فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت 852هـ)، تح: محب الدين الخطيب، الناشر دار المعرفة، بيروت 9: 496، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743 هـ) الحاشية: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط1، 1313 هـ: 2/ 144، وأحكام القرآن للجصاص: 2/ 137، والفتاوى الهندية لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، ط2، 1310 هـ: 1/ 304، والمغني لابن قدامة: 10/ 139، والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): 3/ 200، ومفاتيح الغيب (التفسير الكبير): 6/ 476، ورد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م: (حاشية رد المحتار): 3/ 110، (والدر المختار) 3/ 110، و إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدماطي الشافعي (ت: 1310هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418 هـ - 1997 م: 3/ 406.

(186) ينظر: الخلاف (للطوسي): 4/ 374.

(187) "الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث فارسي، أصبهاني، شيخ الديار المصرية، الامام المصري. روى عن نافع و ابن أبي مليكة ويحيى بن سعيد الأنصاري والزهري وغيرهم. وروى عنه ابن المبارك و ابن وهب وشعيب و غيرهم. مات سنة 175هـ". ينظر: تهذيب التهذيب 8/ 459، مرآة الجنان و عبرة اليقظان: 1/ 369. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: 2/ 339.

(188) ينظر: أسهل المدارك (شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك)، لأبي بكر بن حسن بن عبدالله الكشناوي (ت: 1397 هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2: 2/ 118، و المبسوط 6/ 61، وعمدة القاري 21/ 11، و بدائع الصنائع 2/ 302، و فتح الباري 9/ 496، و المغني لابن قدامة 8/ 49، و الشرح الكبير 8/ 89، و المجموع 16/ 390، و أحكام القرآن للجصاص 2/ 137، ، و الجامع لأحكام القرآن 3/ 200، و التفسير الكبير 6/ 476.

(189) "أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري. قاضي الكوفة، تفقه على الشعبي، و الحكم بن عيينة. و أخذ عنه الفقه سفيان بن سعيد الثوري، و الحسن بن صالح بن حي. مات 148هـ". ينظر: التأريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان: 1/ 162. وطبقات الفقهاء: 84، و تهذيب التهذيب: 9/ 301.

(190) سورة الاحزاب: آية 49.

(191) سورة البقرة: من آية 236.

(192) ينظر: الخلاف (للطوسي): 4/ 375.

(193) سورة البقرة: من آية 236.

(194) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 2/ 136 و 137، والخلاف (للطوسي): 4/ 375.

(195) سورة البقرة: من آية 241.

(196) سورة البقرة: من آية 236.

(197) سورة البقرة: من آية 236.

(198) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: 3/ 117، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3/ 200.

(199) سورة البقرة: من آية 241.

(200) ينظر: المبسوط 6/ 63، و المغني لابن قدامة: 10/ 160، و الشرح الكبير 8/ 58، و بداية المجتهد 3/ 51، و المجموع 16/ 367 و 368، و مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): 6/ 479، و الجامع لأحكام القرآن: 3/ 207.

- (201) تهذيب الأحكام، لمحمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تح: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط7/1407، 392/7:4، باب عقد المرأة على نفسها النكاح، وأولياء الصبيّة وأحقهم بالعقد عليها، رقم (1570)، وينظر: التبيان في تفسير القرآن: 2/273، والخلاف للطوسي: 389/4. و مجمع البيان لعلوم القرآن: 597/2، و كنز العرفان في فقه القرآن: 207/2، والاء الرحمن في تفسير القرآن: 215/1. و مواهب الرحمن في تفسير القرآن: 88/4.
- (202) تهذيب الأحكام: 392/7، كتاب النكاح، باب عقد المرأة على نفسها النكاح وأولياء الصبيّة وأحقهم بالعقد عليها، رقم (1572).
- (203) ينظر: الأم 5: 80، و مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: 264هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ - 1990م: 8/284، والمجموع 16: 368، و المغني لابن قدامة 10: 160، و الشرح الكبير 8: 58. و أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكنيا الهراسي الشافعي (ت: 504هـ)، تح: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ: 208/1.
- (204) ينظر: الأم 5: 80، والمجموع 16: 368، والمبسوط 6: 63، و المغني لابن قدامة 10: 160، و الشرح الكبير 8: 58، و الجامع لأحكام القرآن 3: 206، و تفسير الرازي 6: 479، و سنن الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: 385هـ)
- تح: شعيب الانور، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت - لبنان، 1424 هـ - 2004 م: 4/420، كتاب النكاح، باب المهر، رقم (3713). (نص الحديث: عَنْ عَيْسَى بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شَرِيحًا، يَقُولُ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «الَّذِي يَبْدُو عَقْدَهُ النُّكَاحُ؟» فُلْتُ: وَلِيُّ الْمَرْأَةِ، قَالَ: (لَا بَلْ هُوَ الرَّوْجُ)، قَالَ الشَّيْخُ الْإِلْبَانِي: والحديث ضعيف والصحيح في هذا الحديث الوقف على علي رضي الله عنه، ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1405 هـ - 1985 م: 6/354، كتاب الصداق، رقم (1935).
- (205) سورة البقرة: من آية 237.
- (206) سورة البقرة: من آية 237.
- (207) سورة البقرة: من آية 237.
- (208) سورة البقرة: من آية 237.
- (209) سورة البقرة: من آية 237.
- (210) سورة البقرة: من آية 237.
- (211) الخلاف للطوسي: 390/4 و 391. و ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، ط3، بيروت- 1407 هـ: 1/285.
- (212) سورة البقرة: من آية 237.
- (213) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق: 2/495.
- (214) ينظر: تهذيب الأحكام: 392/7، كتاب النكاح، باب عقد المرأة على نفسها النكاح وأولياء الصبيّة وأحقهم بالعقد عليها، رقم (1570)، وينظر: التبيان في تفسير القرآن: 2/273، والخلاف للطوسي: 389/4. و مجمع البيان لعلوم القرآن: 597/2، و كنز العرفان في فقه القرآن: 207/2، والاء الرحمن في تفسير القرآن: 215/1. و مواهب الرحمن في تفسير القرآن: 88/4.
- (215) روائع البيان تفسير آيات الاحكام: 355/1.
- (216) تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ: 1/319، و الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: 875هـ)، تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1 - 1418 هـ: 1/474،
- (217) مختصر المزني: 181، ومغني المحتاج: 3/243، وكفاية الاخيار: 2/42، والمجموع: 16/391.

(219) ينظر: المغني لابن قدامة: 143/10، و الشرح الكبير على متن المقنع: 90/8.

(220) الخلاف (لطوسي): 375/4.

المصادر

القرآن الكريم

1. أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370هـ)، تح: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط- 1405 هـ.
2. الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: 256هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط3، 1409 هـ - 1989.
3. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1405 هـ - 1985 م.
4. أسهل المدارك (شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك)، لأبي بكر بن حسن بن عبدالله الكشناوي (ت: 1397 هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2.
5. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت: 1310هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
6. اعراب القرآن، لأبي جعفر الخّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421 هـ.
7. آلاء الرحمن في تفسير القرآن، للشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (ت: 1352هـ) الناشر: مؤسسة البعثة التح: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، ط 1، قم، 1420 هـ.
8. الام ، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، (د.ط) 1410 هـ/1990 م.
9. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: 595هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، 1425 هـ - 2004 م.
10. بدائع الصنائع بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، 1406 هـ - 1986 م.
11. التأريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
12. التبيان في إعراب القرآن، لأبي الله بن الحسين البقاء عبد بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ) ، تح: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى الياباني الحلبي وشركاه شركة .
13. التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي (ت: 460هـ) ، تح: أحمد حبيب قصير العاملي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت.
14. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743 هـ) الحاشية: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط1، 1313 هـ: 144 /2، وأحكام القرآن للجصاص.
15. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393 هـ) ، الدار التونسية للنشر - تونس، (د.ط) ، 1984 م.
16. التحقيق في كلمات القرآن الكريم، لحسن المصطفوي (ت: 1426هـ)، مركز الكتاب للترجمة والنشر، طهران، (د.ط) ، 1401 هـ.
17. التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)، تح: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من

- الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط1، 1430 هـ.
18. تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت373هـ)، دار النشر : دار الفكر – بيروت، تح: د.محمود مطرجي.
19. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: 1354هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م.
20. تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي (ت: 489هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1، 1418هـ - 1997م.
21. تفسير الكاشف، لمحمد جواد مغنية (ت: 1400هـ)، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط1، 1424هـ.
22. تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ.
23. تفسير المراغي، لأحمد بن مصطفى المراغي (ت: 1371هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365 هـ - 1946 م.
24. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي (ت: 1436هـ)، الناشر: دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418 هـ: 376/2-378.
25. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي (ت: 1431هـ)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، ط1، 1997.
26. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – ط1، أجزاء 1 - 3: يناير 1997.
27. تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي السائيس الأستاذ بالأزهر الشريف، تح: ناجي سويدان، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002.
28. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، للشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط1، 1421 هـ - 2001 م.
29. تفسير من وحي القرآن، للسيد محمد حسين فضل الله (ت: 1431هـ)، دار الملاك للطباعة، والنشر، ط1، بيروت، 1419 هـ.
30. تفسير نور الثقلين، لعبد علي بن جمعة الحويزي، (ت: 1112هـ)، تح: الرسولي، هاشم، الناشر: إسماعيليان، قم المقدسة، ط1، 1415.
31. تهذيب الأحكام، لمحمد بن الحسن الطوسي (ت: 460هـ)، تح: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، 1407هـ.
32. تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
33. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني، (ت: 444هـ)، تح: أوتو تريزل، الناشر دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1404هـ - 1984م.
34. جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري الأملي، (ت: 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
35. جامع السعادات، لمحمد مهدي النراقي (ت: 1209هـ)، تعليق السيد محمد كلانتر، تقديم الشيخ محمد رضا المظفر، ط2، مطبعة الآداب، النجف، 1967م.
36. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الخزرجي القرطبي (ت: 671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.
37. جمهورية إفلاطون، ترجمة حنا خباز، دار العلم، ط2، بيروت، 1980م.
38. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)، تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1 - 1418 هـ.

39. الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: 370هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط4، 1401 هـ: 98.
40. الخلاف، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: 460هـ)، تح: السيد علي الخراساني، والسيد جواد الشهرستاني، والشيخ محمد مهدي نجف، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، قم، إيران، 1419هـ.
41. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
42. رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م.
43. روائع البيان تفسير آيات الاحكام، لمحمد علي الصابوني، شركة ابناء شريف الانصاري، بيروت، 1433هـ- 2012م.
44. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ) تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت - 1422 هـ.
45. زهرة التفاسير، لمحمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة (ت: 1394هـ) دار الفكر العربي.
46. السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت: 224هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د. ط)، 1400هـ.
47. السراج الوهاج على متن المنهاج، للعلامة محمد الزهري الغمراوي (ت: بعد 1337هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
48. سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين، لأبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، راجعه: عبد الله بن صالح العيلان، الناشر: دار الفاروق، ط1 (ج 1: 1424 هـ - 2003 م، ج 2: 1427 هـ - 2006 م).
49. سنن الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: 385هـ) تح: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت - لبنان، 1424 هـ - 2004 م.
50. السنن الكبرى للبيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي (ت: 458هـ) الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط1344هـ.
51. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ - 1985م.
52. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
53. الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: 682هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.
54. شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، (ت: 681هـ)، الناشر دار الفكر، بيروت.
55. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
56. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1 1422هـ.
57. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت - دار الأفاق الجديدة - بيروت.
58. صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، الناشر: دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
59. طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476هـ)، هذب: محمد بن مكرم ابن منظور (ت: 711هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1970.

60. الطبقات الكبرى ، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م.
61. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الأندلسي الإشبيلي، (ت: 379هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2، (د. ت).
62. علم النفس، للدكتور أحمد حسن الرحيم، (د. ط)، بغداد، 1964م.
63. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
64. عمدة القاري و فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت 852هـ)، تح: محب الدين الخطيب، الناشر دار المعرفة، بيروت.
65. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، منشورات الهجرة، 1410هـ، قم، ط2.
66. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
67. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط: عني بنشره لأول مرة: ج. برجستراسر، 1351هـ.
68. الفتاوى الهندية لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، ط2، 1310 هـ.
69. فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت ، عام النشر: 1412 هـ - 1992 م.
70. الكافي (ط- الإسلامية)، لمحمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت: 329 هـ)، تح: / مصحح: غفاري، علي أكبر وأخوندي، محمد، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط4، 1407 هـ.
71. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 - 1407 هـ.
72. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، ط3، بيروت- 1407 هـ.
73. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشر، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2002م.
74. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (ت: 829هـ)، تح: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير – دمشق، ط1، 1994.
75. الكليات لأبي البقاء موسى الكفوي (ت: 1094هـ)، تح: د. محمد تامر و د. أنس الشامي، دار الحديث القاهرة (د. ط) ، 1435هـ - 2014م.
76. كنز العرفان في فقه القرآن، لجمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري (ت: 826هـ)، تح: محمد باقر شريف زاده و محمد باقر البهبودي، الناشر: مرتضوي، طهران، ط1، 1414.
77. لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
78. اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (ت: 1298هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
79. لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت: 711 هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت (د. ت).
80. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط3 - 1414 هـ.
81. المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، (د.ط)، تاريخ النشر: 1414هـ - 1993م.

82. مجمع البحرين، لفخر الدين محمد علي بن أحمد بن علي الطريحي (ت: 1085هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مكتبة المر تصوي - طهران، ط3، 1416 هـ.
83. مجمع البيان لعلوم القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت: 548هـ)، تح: مع مقدمة محمد جواد البلاغي، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط3، 1413 هـ.
84. المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، الناشر: دار الفكر.
85. محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418 هـ.
86. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنى، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
87. المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد (ت: 456هـ)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، الناشر دار الأفاق الجديدة، بيروت.
88. مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: 264هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ - 1990م. و أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت: 504هـ)، تح: موسى محمد علي وعزة عيد عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1405 هـ.
89. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ - 1994م.
90. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافي (ت: 768هـ)، تح: الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1413 هـ - 1993م.
91. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لمحمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت: 1110 هـ) تح: هاشم رسولي محلاتي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط2، 1404 هـ.
92. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي، البستي (ت: 354 هـ) تح: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ط1، 1411 هـ - 1991م.
93. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
94. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، تح: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409.
95. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.
96. معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1414 هـ - 1993 م.
97. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (د.ط.ب).
98. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ط: 1399 هـ - 1979م.
99. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ - 1994م.
100. المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض - السعودية، ط3، 1417 هـ - 1997م.

101. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3 - 1420 هـ.
102. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502 هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412هـ.
103. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تح: محمد خليل عياني، دار المعرفة، ط3، بيروت، 1422هـ - 2001م.
104. مواهب الرحمن في تفسير القرآن (للسبزواري)، لعبد الأعلى السبزواري (ت: 1414هـ)، الناشر: مكتب سماحة آية الله العظمى السبزواري، ط2، 1409 هـ.
105. الموسوعة القرآنية، لأبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت: 1414هـ) ، مؤسسة سجل العرب، (د.ط)، 1405هـ.
106. الموسوعة القرآنية، لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: 1414هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، الطبعة: 1405 هـ.
107. الميزان في تفسير القرآن، للسيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، قم، ط5، 1417 هـ.
108. الننف في الفتاوى، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعْدي، حنفي (ت: 461هـ)، تح: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان- مؤسسة الرسالة - عمان الأردن - بيروت لبنان، ط2، 1404 - 1984.
109. النكت والعيون تفسير الماوردي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: 450هـ)، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
110. نيل الأوطار نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، تح: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ - 1993م.
111. الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لسراج الدين أبي عبد الله، الحسين بن يوسف بن أبي السري الدجيلي (664 هـ - 732 هـ)، تقرّظ: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، تقديم: د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، تح: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1425 هـ - 2004 م.
112. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي (ت: 681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (د.ط)، 1900م.

A woman's engagement and entitlement to the dowry in the Holy Qur'an, an analytical study

Kais Abdullah Ahmed

Doctor of Philosophy Religion basics- specialty Explanation
Mustansiriyah University - College of Basic Education - Department of
Islamic Education

Kaisalduhimai@gmail.com

Abstract

Islamic law permits a man during the waiting period to hint at proposing marriage to a woman whose husband has died or divorced her irrevocably. Proposing marriage to a woman during her waiting period is explicitly prohibited, and concluding a marriage contract with her before the end of her waiting period is absolutely prohibited, out of respect for marital rights Islam has not neglected any aspect of married life. Rather, it has set specific legal rulings for it, whether in terms of understanding and affection, or estrangement and estrangement. Such rulings include a man praising himself and mentioning his good deeds to hint at marriage, or giving a woman a gift during her waiting period without a secret appointment. It is not permissible to contract a marriage with a woman during her waiting period under any circumstances. Rather, it is permissible after the waiting period has ended. People should be mindful of Allah, fear Him, and fear His punishment. As for a woman for whom a dowry was specified in the marriage contract, and she was divorced before consummation, she is entitled to half of the dowry, which she takes without restriction, unless the divorced woman forgives it and waives her right, or her guardian who holds the marriage contract forgives her. Forgiveness is closer to piety, and the man and woman should be compassionate toward each other.

This research attempts to uncover some of the views of some commentators and jurists regarding the verses that discuss the ruling on proposing marriage to a woman during the waiting period following death or divorce, and the ruling on a woman who has been divorced before consummation.

Keywords: engagement, tiger, waiting period, divorce.